

قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 27.75 %

"المركزي المصري" يبقى أسعار الفائدة الرئيسية بدون تغيير للمرة الخامسة على التوالي



البنك المركزي المصري

المصرية لتعطي وقتاً لاستقرار الأسعار لفترة أطول تزامناً مع هبوط أسعار خام برنت. وتابعت: "بحلول ديسمبر 2025 تستهدف تسعير المنتجات البترولية في السوق المحلية وفقاً للأسعار العالمية، وقد نشهد زيادات جديدة للأسعار حال عدم حدوث مزيد من التراجع لخام برنت".

وذكرت أن الأسعار العالمية للنفط سمحت ومهدت الطريق لصندوق النقد الدولي للسماح للحكومة المصرية بتأجيل بعض الزيادات، حيث تشهد حالياً مستويات أسعار النفط قرب 70 دولاراً للبرميل مقابل 80 دولاراً للبرميل تقديرات الموازنة.

وحول ارتفاع الدولار مقابل الجنيه المصري، قالت إن هناك العديد من الالتزامات المالية في شهر نوفمبر الجاري سداد لقسط صندوق النقد، وسداد التزامات لبنوك إماراتية بحوالي 3 مليارات دولار، بالإضافة إلى اتجاه البنوك المصرية لتدبير الدولار لجميع السلع وقد يكون هناك طفرة في الطلب على العملات الأجنبية خلال شهر نوفمبر.

وتابعت: "نتوقع اتجاه المركزي المصري لخفض أسعار الفائدة في الربع الأول من العام المقبل بالتزامن مع تباطؤ التضخم في فبراير". وأشارت إلى أن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري في الفترة الماضية شهد تحركاً من مستويات 46-47 جنيهاً للدولار إلى مستوى 49 جنيهاً وقد نشهد دورة مماثلة مع مقومات العرض والطلب.

أبقت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري في اجتماعها، أمس الخميس، للمرة الخامسة على التوالي، على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 27.25% و28.25% و27.75% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 27.75%.

ورفعت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أسعار العائد الأساسية بمقدار 800 نقطة أساس خلال الربع الأول من 2024.

توقعت كبيرة محلي الاقتصاد الكلي بشركة سي آي كابتال، سارة سعادة، تثبيت أسعار الفائدة في اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري اليوم.

وقالت في مقابلة مع "العربية Business"، إن أبرز العوامل التي نتابعها هو التضخم على المستوى الشهري والذي يشهد تسارعاً ويجب أن يسجل تباطؤاً لبضعة أشهر قبل اتجاه المركزي للخفض.

وأضافت أنه من المتوقع بداية من قراءة شهر ديسمبر المقبل قد نرى تراجعاً للتضخم على المستوى الشهري، ولكن على أساس سنوي سيصل إلى 25 - 26 %، موضحة: "الانخفاض بشكل ملاحظ سيكون في شهر فبراير المقبل، حيث نتوقع في حدود 10 % هبوط على أساس سنوي". وأوضحت أن زيادة أسعار الوقود الأخيرة في مصر في حدود 17 % تعد خطوة استباقية من قبل الحكومة

العوهلي: إطلاق 5 اتفاقيات شراء إطارية مع الشركات بقيمة ملياري ريال

السعودية تستهدف وصول نسبة الإنفاق المحلي العسكري إلى 50% بحلول 2030



محافظة الهيئة العامة للصناعات العسكرية في السعودية أحمد العوهلي

كشف محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية في السعودية، أحمد العوهلي، أن نسبة التوظيف في الإنفاق المحلي العسكري وصلت إلى 19% في 2023.

وقال العوهلي، خلال منتدى المحتوى المحلي في الرياض، إن الهيئة تهدف الوصول إلى نسبة 50% بحلول 2030.

وأضاف لدينا 300 منشأة تعمل في الصناعات العسكرية حالياً.

وأشار إلى إطلاق 5 اتفاقيات شراء إطارية مع الشركات السعودية بقيمة ملياري ريال.

المغرب: صادرات السمك تجاوزت 3 مليارات دولار

البارزة في الأمن الغذائي وتعزيز فرص الشغل، وذلك بفضل الأداء المتميز، خاصة من حيث الاستثمارات المنجزة، ومساهمتها الكبيرة في صادرات منتجات الصناعات الغذائية الوطنية.

من إجمالي الصادرات 39% من صادرات المنتجات الفلاحية الغذائية. وأبرزت المسؤولية المغرب يضم 518 وحدة لتحويل المنتجات البحرية، تشمل أساساً وحدات التجميد والتعليب

في الوزارة المعنية، زكية الدريوش، خلال اجتماع تواصل مع رؤساء الفيدراليات والجمعيات الفاعلة في قطاع تحويل وتثمين وتسويق منتجات الصيد البحري، أن صادرات هذا القطاع الاستراتيجي تمثل، 7%

أكدت وزارة الفلاحة والصيد البحري، في المغرب، أن قطاع الصيد البحري حقق رقم معاملات تصديري يناهز 31 مليار درهم "نحو 3.10 مليار دولار" خلال سنة 2023، بحجم بلغ 847 ألف طن. وأوضحت كاتبة الدولة

لم يتم الكشف عن الكميات أو الأسعار

الجزائر تشتري قمحا صلبا بعد مفاوضات في مناقصة دولية

للشحنات الأصغر حجماً. وقال المتعاملون إنهم يعتقدون أن جزءاً من مشتريات يشمل قمح غرب كندا الصلب.

وكانت المناقصة تستهدف الحصول على كمية اسمية 50 ألف طن للشحن خلال أربع فترات في 2025، بين الأول والخامس عشر من يناير، وبين 16 و31 منه، وبين الأول والخامس عشر من فبراير، وبين 16 و28 من ذاته الشهر.

ولا تكشف الجزائر عن نتائج مناقصاتها، وتستند النتائج المعلنة إلى تقييمات المتعاملين. ومن الممكن صدور تقديرات أكثر تفصيلاً للأسعار والحجم في وقت لاحق.



صورة محصول القمح في الجزائر

قال متعاملون أوروبيون إنهم يعتقدون أن الديوان الجزائري المهني للحبوب اشترى كمية إضافية صغيرة من القمح الصلب في مفاوضات دولية استمرت، وأغلقت المناقصة مع الإعلان عن بعض المشتريات الأولية.

وأشار المتعاملون إلى أن المفاوضات استمرت لشراء شحنة أو اثنتين آخرين صغيرتين. ولم يتضح عدد الأطنان التي تم شراؤها في محادثات المناقصة التي استمرت يومين، لكن التقديرات الأولية للمتعاملين تشير إلى شراء صغير نسبي يتراوح بين 160 ألف طن و180 ألف طن، في حين أشارت بعض

التقديرات إلى شراء ما يصل إلى 350 ألف طن، وفق "رويترز". ولم تتضح الأسعار، لكن قيل إنها مختلفة عن أسعار القمح الصلب التي تم دفعها، وتشير توقعات المتعاملين

إلى أن مشتريات أمس قد تتضمن إما قمح غرب كندا الصلب أو الأميركي أو الأسترالي. وكانت المشتريات التي أوردتها التقارير في وقت متأخر من يوم أمس الأول الثلاثاء عند

نحو 348 دولاراً شاملاً تكلفة الشحن لشحنات أكبر حجماً بمعايير عمولة سفن باناماكس، مع شراء ثلاث أو أربع شحنات تقريبا، وعند نحو 360 دولاراً للطن شاملاً تكلفة الشحن

يسهم في توفير حلول تساعد العملاء في منطقة الشرق الأوسط

«ديلويت» توسع نطاق شراكتها مع «أنابلان» لتشمل سوق دول مجلس التعاون الخليجي

عالمي للعام، وذلك تقديراً لجهودها المتواصلة في نشر الحلول التي تقدمها أنابلان على مستوى العالم. ويعد فريق عمل ديلويت الأكثر أهلية لتقديم المشورة للعملاء في المنطقة بفضل ما يتمتع به من خبرات وفهم عمق للأسواق المحلية، حيث يضع مبتناولهم مجموعة خدمات وحلول مخصصة من أنابلان تشمل تخطيط الأعمال المؤسسية، وتزويد الشركات بالأدوات المتقدمة والتحليلات التوقعية التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في كيفية اتخاذها القرارات التشغيلية والمالية. وصنفت أنابلان شركة ديلويت لعشر سنوات متتالية كأفضل شريك

المؤسسات في المرحلة الراهنة إلى أدوات تخطيط مرنة تعتمد على البيانات لمواجهة التحديات التي تفرضها بيئات السوق المعقدة، ومع مواصلة دول مجلس التعاون الخليجي مسيرة التحول الاقتصادي والرقمي السريع، تمكننا هذه الشراكة مع أنابلان من توفير حلول رائدة لعملائنا في مجال تخطيط الأعمال ونحن على ثقة بأن هذا التعاون سيبقى للشركات مواصلة اعتماد التكنولوجيات الناشئة، وتحقيق أهدافها التنموية، وبالتالي تعزيز مستويات النمو والنجاح في المنطقة.

أعلنت ديلويت عن توسيع نطاق خدمات «أنابلان» التي تقدمها لتشمل سوق دول مجلس التعاون الخليجي ومن شأن تعاون ديلويت مع المزود الرائد لبرمجيات تخطيط السيناريوهات السحابية وتحليلها أن يسهم في توفير حلول تساعد العملاء في منطقة الشرق الأوسط على تبسيط تخطيط الأعمال، وتعزيز عمليات اتخاذ القرارات، وتزويد الشركات بالبيانات والأدوات التحليلية اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية صائبة.

وقال جيسبر سيموني، الشريك في ديلويت الشرق الأوسط: "تحتاج

بحسب تقرير متابعة الخطة السنوية 2023-2024

8 سياسات و17 مشروعاً تنمويًا تنفذها 9 جهات حكومية لتمكين القطاع الخاص في البلاد

مشروعين اثنين شراكة بين القطاعين العام والخاص. ولفت إلى أن مؤسسة البترول الكويتية تنفذ مشروعاً تنمويًا استراتيجياً بين مشاريع برنامج تمكين القطاع الخاص هو (مصفاة الزور) الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 99.9 في المئة كما هو الحال عليه في نهاية الربع الرابع من السنة المالية آتفة الذكر.

في موازاة ذلك يشارك معهد الكويت للأبحاث العلمية بسبعة مشاريع منها ستة مستمرة وواحد جديد كما أن هذه المشاريع موزعة بين اثنتين في المرحلة التحضيرية وخمسة مشاريع في المرحلة التنفيذية وحقق مشروعان تقدماً في الإنجاز.

فمشروع (تطوير شبكة المختبرات الوطنية) سجل نسبة إنجاز بلغت 34 في المئة ومشروع استزراع أسماك (السالمون) المرحلة الأولى مشروع إنجاز 46 في المئة وهناك أيضاً مشروع (تشغيل مجمع الإنتاج الاقتصادي للأسماك والروبيان).

ومن المشاريع الموكلة للأبحاث العلمية المعنية في برنامج تعزيز القطاع الخاص مشروع (تصميم إنشاء مرافق متخصصة لأبحاث إدارة البحار ومواردها) ومشروع (المزرعة الاقتصادية المستدامة باستخدام التقنيات الحديثة) علاوة على مشروع (إنشاء مرافق متخصصة لأبحاث تنمية الصحراء والتنمية الحضرية).

وعن مشاريع الهيئة العامة للصناعة ودورها في هذا البرنامج أوضح تقرير المتابعة أن نسبة إنجاز مشروع (إنشاء وتشغيل منطقة الشدايد الصناعية) بلغت 82.5 في المئة بتقدم نسبتته 3.3 في المئة عن الربع الثالث من الخطة 2023-2024.

وأوكل إلى الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تنفيذ مشروعين لتعزيز القطاع الخاص الأول هو (محطة الزور الشمالية - المحلقتان الثانية والثالثة) والثاني (محطة الخيران - المرحلة الأولى) فيما يقوم جهاز حماية المنافسة بتنفيذ مشروع السياسة الوطنية للمنافسة

توفير فرص متكافئة للجميع عبر تعزيز إطار المنافسة سياسة هادفة لزيادة المشروعات الممولة من خلال الشراكة بين القطاعين دعم وتعزيز الاستثمار المباشر عن طريق تسهيل الدخول إلى الاقتصاد الوطني تطوير المنتجات والخدمات المبتكرة من خلال تطوير بيئة متكاملة للتكنولوجيا والابتكار.

يحثل تمكين القطاع الخاص مرتبة متقدمة ضمن الركائز السبع لخطة التنمية السنوية 2023-2024 إذ تم تخصيص برنامج كامل بعنوان (تعزيز قطاع خاص ديناميكي) من أصل تسع برامج للخطة علاوة على وضع ثمانى سياسات عامة لتنفيذ هذا البرنامج وتطبيقه على أرض الواقع.

وبحسب تقرير متابعة الخطة السنوية 2023-2024 الصادر عن الأمانة العامة للتخطيط والتنمية أخيراً فإن برنامج تعزيز القطاع الخاص يترجم عبر 17 مشروعاً تنمويًا مختلفاً كلفت بتنفيذها تسع جهات حكومية موزعة على مشروع واحد في مرحلة التسليم وسبعة مشاريع في المرحلة التنفيذية وتسعة مشاريع في مراحلها التحضيرية. ويهدف برنامج (تعزيز قطاع خاص ديناميكي) والسياسات العامة والمشاريع التنموية المرتبطة به إلى تحويل الكويت إلى بيئة جاذبة للاستثمار بقيادة القطاع الخاص من خلال بيئة أعمال سهلة ومنافسة عادلة وإجراءات حكومية سليمة في إطار التوجه نحو الابتكار والتكنولوجيا المتطورة في شتى المجالات.

وبلغت الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج في السنة المالية الماضية 168 مليون دينار (حوالي 613.8 مليون دولار) وبلغت نسبة الإنفاق على هذه المشاريع الـ 17 من الحصصات حوالي 48.7 في المئة في نهاية الربع الرابع من السنة 2023/2024.

وأشار تقرير المتابعة إلى أن الموقف التنفيذي لمشاريع البرنامج يظهر أن المشاريع موزعة على سبعة مشاريع تطويرية وثمانية إنشائية علاوة على